

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1534

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 25 شباط/فبراير 2020، الساعة 10/15

الرئيس: السيد كارلوس ماريو فورادوري (الأرجنتين)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-05154(A)



* 2 0 0 5 1 5 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1534 لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، صباح الخير. سنواصل اليوم الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. لدي تسعة متكلمين على قائمتي. واسمحوا لي أن أعلق هذه الجلسة لأرحب بأول ضيوفنا الموقرين. *عَلقت الجلسة لفترة وجيزة.*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. زملائي الموقرون، سيداتي وسادتي، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية كرواتيا، السيد غوردان غرليتش رادمان. أشكركم، معالي الوزير، على حضوركم لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لكم.

السيد غرليتش رادمان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سعادة السفير فورادوري. اسمح لي أن أهنئك على توليك دور الرئيس الذ هو دور مهم وأن أشكر الرئاسة السابقة على ما حققتة من إنجازات. ومن دواعي سروري أن تتاح لي الفرصة لعرض آراء كرواتيا في الجزء الرفيع المستوى من جلسة مؤتمر نزع السلاح لهذا اليوم. إن جهود هذا المؤتمر لا تزال بالغة الأهمية في معالجة أهم قضايا الأمن ونزع السلاح على الصعيد العالمي.

لقد حققت كرواتيا استقلالها في أوائل تسعينيات القرن العشرين، في حرب ضارية شكلت هيكلنا الأمني. وبفضل تلك التجربة، فإننا نقدر قيمة السلام والأمن أكثر بكثير من العديد من البلدان الأخرى التي لم تواجه ويلات الحرب في تاريخها الحديث. ومنذ ذلك الحين، التزمت كرواتيا بالحفاظ على بيئة أمنية مستقرة في منطقة جوارها وخارجها، وبتعزيز تعددية الأطراف ونظام دولي قائم على القواعد، ولا سيما في مجال نزع السلاح. ويحظى التنفيذ الفعال لجميع الاتفاقات الإقليمية والدولية في هذا المجال بأهمية قصوى. ومن المؤسف أن نرى أن أهداف نزع السلاح تواجه تحدياً صعباً في الساحة المتعددة الأطراف اليوم، ونحن بحاجة إلى زيادة جهودنا من أجل إيجاد حلول مستدامة.

ولا يزال المؤتمر أهم هيئة تفاوضية بشأن نزع السلاح. ونأسف لأن المؤتمر ظل فترة طويلة عاجزاً عن بدء العمل الموضوعي، ونحن نرحب بجميع المبادرات التي يمكن أن تعكس مسار هذا الوضع، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المؤتمر بمقدوره أن يَمَكِّن من التنفيذ المتسق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة من أجل مصلحة الجميع.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الصك الشامل الوحيد الذي يهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي مع الحفاظ على حق الدول في السعي إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية. ويجب علينا في الذكرى السنوية الخمسين لإبرام المعاهدة أن نشجع عالمية هذه المعاهدة. وتؤيد كرواتيا بقوة جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتواصل تشجيع تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. وقبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام 2020، من الأهمية بمكان الوفاء بجميع التعهدات والالتزامات بموجب المعاهدة، ولا سيما ما ورد منها في المادة السادسة، بغية ضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتدين كرواتيا النُهج الانتقائية لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما في سياق السعي إلى سباق تسلح في لعبة صفرية الناتج. وندعو إلى وقف التصعيد وإلى ضبط النفس، ولا سيما في وسط وجنوب آسيا، وشبه الجزيرة الكورية، والشرق الأوسط. إن معاهدة عدم الانتشار ليست صكاً مثالياً، ولكن لولاها لكان العالم أقل استقراراً وأمناً بكثير. وينبغي ألا ندخر جهداً لضمان استمراريتها في المستقبل.

سيدي الرئيس، إننا نواجه اتجاههاً مثيراً للقلق نتيجة إعلان بعض الدول أنها ستخفف القيود المفروضة على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. واسمحوا لي أن أشدد على أن كرواتيا شريك ملتزم وموثوق به يتقاسم معارفه المتعلقة بعمليات إزالة الألغام مع العديد من البلدان في جميع أنحاء

العالم. ويضطلع الخبراء الكرواتيون بأنشطة إزالة الألغام الصعبة بمسؤولية، حيث كثيراً ما يخاطرون بحياتهم في محاولتهم إزالة آثار الألغام من أجل سلامة الأجيال المقبلة. وناشد الدول تأييد أحكام اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وتنفيذ هذه الأحكام دون تأخر.

وتدعو كرواتيا إلى تمكين المرأة، التي تؤدي دوراً مهماً في الأمن ونزع السلاح؛ ولا سيما في إعادة الإعمار بعد الحروب وبناء الثقة وتحقيق المصالحة. لقد اعتمدنا خطتي عمل وطنيتين بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325(2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو القرار الذي تحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لصدوره.

أيها السيدات والسادة، اسمحوا لي أن أشير إلى أن كرواتيا - التي هي بالفعل دولة مراقبة في مؤتمر نزع السلاح - مستعدة للانضمام إلى عضوية هذه الهيئة. إننا نؤيد جميع المبادرات المؤيدة لقبول أعضاء جدد في المؤتمر، ولا سيما المقترحات الداعية إلى تعيين منسق خاص لقيادة المشاورات المتعلقة بتوسيع نطاق العضوية.

وكرواتيا، بصفتها الوطنية وبوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، لا تزال تشارك مشاركة كاملة في حوار بناء لتعزيز الآلية الدولية لنزع السلاح والأمن العالمي. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرليتش رادمان على بيانه. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معالي الوزير إلى خارج القاعة.

عَلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، معالي وزير خارجية الاتحاد الروسي السيد سيرغي لافروف. أشكركم معالي الوزير على حضوركم لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الزملاء الموقرون، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي أمكن إنشاؤها، كما تعلمون، نتيجة للنصر الذي تحققت في الحرب العالمية الثانية. وهذا النصر العظيم هو الذي أرسى أسس نظام عالمي حديث يقوم على سيادة القانون الدولي. إن نظام الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وهو نظام كفل السلم والأمن الدوليين على مدى عقود، قد بُني على ذلك الأساس المتين. وأنشئت آلية الأمم المتحدة الفريدة لنزع السلاح، التي يشكل مؤتمر نزع السلاح عنصراً رئيسياً فيها. إن أهم الصكوك الدولية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي معاهدة أساسية سنحتفل في 5 آذار/ مارس بمرور خمسين عاماً على بدء نفاذها، تمت صياغتها هنا في جنيف.

وتتذكر أيضاً، مع الأسف، أنه قبل ما يقرب من خمسة وسبعين عاماً، عندما أُلقت الولايات المتحدة قنابل ذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، أطلقت الولايات المتحدة، وهي الدولة الوحيدة التي استخدمت هذه الأسلحة البشعة، سباقاً للتسلح النووي لا تزال عواقبه محسوسة. وفي الوقت نفسه، ينبغي التأكيد على أن النصف الأخير من القرن العشرين شهد القيام بالكثير من العمل التعاوني لضمان الاستقرار الاستراتيجي ومنع تكرار هذه المآسي.

ومما يؤسف له أن القرن الحادي والعشرين شهد ظهور اتجاهات خطيرة ومدمرة نتيجة تجدد الأناية العدوانية للسياسة الخارجية لإحدى الدول. وكان انسحاب واشنطن في عام 2002 من معاهدة

القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وهي معاهدة أساسية للاستقرار الاستراتيجي، ضربة قاسية لكامل هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت رغبة الولايات المتحدة في بسط هيمنتها في كل مكان وفرض "قواعدها" على المجتمع العالمي، على حساب مصالح الدول الأخرى والقانون الدولي، هي المحرك الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة. وباتت جميع الاتفاقات والآليات المتعددة الأطراف التي تمنع هذه الهيمنة بالية وغير فعالة.

وفي العام الماضي، انتهكت الولايات المتحدة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وبعد ذلك مباشرة تقريباً، بدأت اختبارات الطيران للأنظمة الأمريكية المحظورة سابقاً. والقصد المعلن هو نشرها في أنحاء مختلفة من العالم. وقد اتخذت روسيا، بإعلانها أنها ستُضطر إلى التصرف على نفس المنوال، النهج الأكثر مسؤولية، حيث تعهدت من جانب واحد بعدم نشر القذائف الروسية الأرضية ذات المدى المتوسط والمدى الأقصر إلا في مناطق العالم التي تُنشر بها الأسلحة الأمريكية الصنع المقابلة. ونحن ندعو الولايات المتحدة وحلفاءها إلى إعلان وقف اختياري مماثل. وقد بُدلت محاولات لزرع الشك في مبادرتنا. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أذكركم بأننا اقترحنا أن نتشارك في وضع نظام ممكن للتحقق من هذا الوقف الاختياري المتبادل كوسيلة لتبديد الشكوك. إن صم الآذان عن هذا الاقتراح الصادق يؤكد فقط أن الأسباب الحقيقية لتدمير المعاهدة لا علاقة لها بموقف روسيا وإجراءاتها.

إن خطط الولايات المتحدة وفرنسا وحلف شمال الأطلسي بشكل عام لوضع الأسلحة في الفضاء تتخذ على نحو متزايد شكلاً حقيقياً. ونحن مقتنعون بأن الوقت لم يفت للتوصل إلى تدابير مقبولة عموماً يمكن أن تمنع المواجهة المسلحة في الفضاء الخارجي. والاقتراح البناء الوحيد في هذا الصدد، الذي طرحته روسيا والصين على المؤتمر، لا يزال هو مشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ويتسم مشروع المعاهدة بالشمول وهو مفتوح للتفاوض على نطاق كامل. وفي الوقت الذي تشكل فيه معاهدة ما، فإن الالتزامات السياسية من جانب الدول بالامتناع عن أن تكون أول طرف يضع الأسلحة في الفضاء يمكن أن تؤدي دوراً في تحقيق الاستقرار. وتكتسب هذه المبادرة باطراد المزيد والمزيد من المؤيدين.

ومن دواعي القلق عدم اليقين فيما يتعلق بمصير معاهدة ستارت الجديدة. وفي العام الماضي، قلت لكم من على هذه المنصة لماذا نعتقد أن من المهم الحفاظ على هذه المعاهدة. إن تجديد معاهدة ستارت الجديدة من شأنه أن يكون وسيلة معقولة لمنع المزيد من تآكل الاستقرار الاستراتيجي، ولتجنب الانهيار الكامل لآليات تحديد الأسلحة النووية والحد منها، وإتاحة الوقت لمناقشة نهج مراقبة الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية الجديدة. ولذلك اقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الولايات المتحدة تجديد معاهدة ستارت الجديدة دون أي شروط مسبقة. ونحن لا نزال بانتظار الرد.

ونلاحظ بجزع أن عتبة استخدام الأسلحة النووية قد خُفضت بدرجة كبيرة في المبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة الأمريكية. ومن الملفت للنظر أن هذا التغيير يحدث في ظل رفض الولايات المتحدة - وأؤكد أنه رفض رسمي - التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن الملفت للنظر أيضاً استمرار نشر الأسلحة النووية الأمريكية على أراضي بعض حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي واستمرار ممارسة ما يسمى العمليات النووية المشتركة. بل إن الأمريكيين ذهبوا إلى حد إجراء مناورات تشمل محاكاة لاستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف على الأراضي الروسية. ويجري أيضاً جذب الأوروبيين إلى هذه المناورات.

ولغرض تخفيف حدة التوترات المصطنعة والحفاظ على فرص إجراء المزيد من الحوار الاستراتيجي، اقترحنا على الأقل أن نؤكد - أو، بالأحرى، أن نعزز - مبدأ غورباتشوف وريغان أنه

لا يمكن أن يكون هناك راجحون في الحرب النووية وأن هذه الحرب لا يجب أن تُحاض أبداً. ونعتقد أنه في الحالة الراهنة، من شأن هذا البيان أن يبعث بإشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي بأسره. غير أن واشنطن لم تستجب لهذا الاقتراح منذ عام ونصف العام أيضاً.

وتتطلع إلى أن نشهد عملاً بناءً من جانب جميع الدول المهتمة في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في نيويورك في أواخر نيسان/أبريل. ولن أستبق الأحداث. ولكن سأشير فقط إلى الشيء الرئيسي: وهو أنه في ظل الظروف الصعبة الراهنة، من المهم أن تكون نتيجة المؤتمر الاستعراضي هي التعزيز غير المشروط لنظام عدم الانتشار، بغض النظر عن اعتماد وثيقة ختامية أم لا. فالمعاهدة في حد ذاتها كافية - فقد اختبرت أحكامها على مر الزمن، ولا يمكن أن يترتب على تعديل أحكامها أو تفسيرها بصورة تعسفية في الظروف الراهنة إلا الضرر.

وفي سياق دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار، كان المؤتمر الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تطوراً مهماً وإيجابياً. وقد أسهمت روسيا بنشاط في عقد هذا المؤتمر. وكانت النتيجة الرئيسية للمؤتمر هي بدء حوار مفتوح وشامل بشأن إيجاد حل لهذه المشكلة التي طال أمدها.

وفي وقت من الأوقات، كان الاتفاق النووي مع إيران نجاحاً كبيراً في مجال عدم الانتشار. وقبل خمس سنوات، تنفس العالم الصعداء بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي خطة استهدفت تسوية المسألة النووية الإيرانية وأيدها مجلس الأمن بالإجماع في قراره (2015)2231. وكانت الخطة مثلاً لكيفية التصدي بفعالية لأزمة كادت تتحول إلى صراع "ساخن". وقد تحقق انفراج عندما أبدت الأطراف المعنية استعداداً حقيقياً لأن يستمع كل طرف للآخر وأن يراعي كل منهم مصالح الآخر. بيد أننا نشهد اليوم انهيار هذا الإنجاز الفريد للدبلوماسية المتعددة الأطراف نتيجة لتخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها القانونية الدولية التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن عجز الزملاء الأوروبيين، رغم كل جهودهم، عن القيام بدورهم بموجب ما يسمى الاتفاق النووي. ولم يكن أمام إيران أي خيار سوى الرد، ولكنها بذلك استغلت الوسائل المشروعة تماماً المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، وعلقت القيود الطوعية البحتة، مع استمرارها حتى يومنا هذا في الامتثال لجميع التزاماتها القانونية بموجب كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات المعقود بين إيران وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة المشتركة للأطراف في خطة العمل غداً في فيينا، ومن الطبيعي، إن لم يكن من المؤكد، أن يتيح ذلك الاجتماع فرصة لوضع حد للتصعيد قبل فوات الأوان.

وتواصل الأزمة العميقة الانتشار في جميع عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويلاحظ في كل مكان الابتعاد عن الحوار الموضوعي وتسييس المناقشات. إن ما فعله الغرب لتحويل هياكل نزع السلاح المتعددة الأطراف الناجحة والمهنية إلى أدوات لممارسة الضغط على الدول "غير المرغوب فيها" أمر مثبط للهمم. ففي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على سبيل المثال، نجح زملأونا من الغرب في الضغط من أجل اتخاذ قرار غير مشروع تماماً بمنح الأمانة الفنية للمنظمة ولاية إلقاء اللوم، في انتهاك مباشر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتجاهل تام لصلاحيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويجري اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، حيث يُعرق العمل الرامي إلى وضع نظام للتحقق متعدد الأطراف وملزم قانوناً ومقبول عالمياً. ونشهد، بدلاً من ذلك العمل، محاولات لاستغلال الأمانة العامة للأمم المتحدة للتستر على العلاقات الثنائية غير الشفافة المتعلقة بالأمن البيولوجي بين الولايات المتحدة والشركاء الذين يهتمون.

وفي عام 2019، ولأول مرة، لم تعقد هيئة نزع السلاح جلسة، لأن السلطات الأمريكية لم تصدر تأشيرات دخول لرئيس الوفد الروسي وأعضائه. ونتيجة للسلوك المدمر لوفد الولايات المتحدة، لم يتسن الاتفاق على تقرير موضوعي عن العمل السنوي لمؤتمر نزع السلاح. ونحن نشهد أيضاً محاولات من جانب زملائنا الأمريكيين لإضفاء نكهة أيديولوجية على عمل اللجنة الأولى للجمعية العامة.

ويؤدي كل ذلك كله إلى تجزئة المجتمع الدولي وبالتالي الابتعاد عن المشاكل الأمنية الدولية الحقيقية. وندعو زملائنا الأمريكيين إلى العودة إلى المسار الطبيعي للحوار والتعاون القائمين على الاحترام بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام اتفاق مقر الأمم المتحدة بشأن الدخول إلى أراضي الولايات المتحدة.

وقد شهدت هذه الدورة من دورات مؤتمر نزع السلاح بعض التطورات المشجعة: ففي ظل الرئاسة الجزائرية، أعادت الوفود الستة التي ستتولى الرئاسة هذا العام الاتصال فيما بينها. ونرحب بهذا التطور وباستئناف الجهود من أجل اعتماد برنامج عمل. ويجري النظر في إمكانية إعادة إنشاء هيئات فرعية ذات ولايات استكشافية. ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة ستكون مفيدة، على أن يكون مفهوماً، بطبيعة الحال، أنها لا ينبغي أن تكون بديلاً عن التقدم نحو الهدف الرئيسي - وهو البدء المبكر للمفاوضات.

ويجب علينا جميعاً أن نبدي الإرادة السياسية في جهودنا الرامية إلى التوصل إلى نتائج مقبولة عالمياً. وللتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بدء المفاوضات على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن، ندعو مرة أخرى إلى النظر بجدية في المبادرة الروسية بشأن وضع اتفاقية دولية، في مؤتمر نزع السلاح، لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. إن تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب الذي يشمل أسلحة الدمار الشامل، والذي ينطوي على تهديد حقيقي جداً، هو في صالح جميع الدول دون استثناء. ويمكن إحياء المفاوضات في المؤتمر على هذا الأساس الموحّد.

وندعو أيضاً إلى التفكير في كيفية وضع حد لتدهور الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة. وتتجلى الحاجة إلى تنشيط الجهود في هذا المجال في قرار الجمعية العامة المعنون "تعزيز وتطوير نظام معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي اعتمد بأغلبية 174 صوتاً مقابل لا شيء، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت. ويجب الآن ترجمة الإرادة السياسية الجماعية المنصوص عليها في هذا القرار إلى لغة الإجراءات العملية. وروسيا على استعداد للمشاركة في هذا العمل. وهي منفتحة أيضاً على العمل مع جميع أعضاء المجتمع الدولي بطريقة تستند إلى مبادئ المساواة وبناء توافق الآراء عن طريق التوازن بين المصالح.

وهذا التعاون المتعدد الأطراف على وجه التحديد في حل المشاكل العالمية هو ما كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة يتطلعون إليه. وللأعضاء الدائمين في مجلس الأمن دور موحّد خاص ينبغي لهم القيام به، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، لصياغة مقترحات محدثة بشأن الاستقرار العالمي تبين، في هذه المرحلة الحرجة، مسؤوليتهم الخاصة عن السلم والأمن الدوليين.

وقد دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كما تعلمون، زملاءه إلى عقد قمة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ومن الطبيعي أن تكون هذه القمة نقطة انطلاق لاتخاذ قرارات حاسمة لصالح المجتمع الدولي بأسره. وكان رد الفعل على الاقتراح مشجعاً. وسوف نعمل على ضمان أن تصبح هذه القمة حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لافروف على بيانه. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة سعادته إلى خارج القاعة.
عَلَّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة، اللورد أحمد ويمبلدون. أشكرك، معالي الوزير، على حضورك لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك.

السيد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، وصباح الخير. اسمح لي أولاً أن أهنئك، سيدي الرئيس، على تعيينك وأن أؤكد لك استمرار تعاون المملكة المتحدة معك ودعمها لك.

إن هذا العام مهم لمساعي تحديد الأسلحة. وتشكل الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمرها الاستعراضي المقبل لحظات مهمة للتفكير فيما حققناه معاً من خلال هذه المعاهدة. لقد تغير الكثير منذ عام 1970، ولكن المبادئ الأساسية للركائز الثلاث للمعاهدة قد صمدت. ونعتقد أن المعاهدة كانت ولا تزال نجاحاً كبيراً. فقد قلصت بشدة من انتشار الأسلحة النووية، ولا تزال تشكل الإطار الوحيد الموثوق به لتخفيض عدد الأسلحة المخزونة ولتحقيق النزع الكامل للسلاح النووي. وعلاوة على ذلك، مكّنت المعاهدة العديد من الدول في جميع أنحاء العالم من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ليس فقط لتوليد الكهرباء - التي نعتقد أنها مهمة جداً لتحديد أثر الكربون وحماية الكوكب من أسوأ آثار تغير المناخ - ولكن أيضاً للاستخدامات الطبية والزراعية والبيئية وغيرها من الاستخدامات. ورغم أن الإنجازات التي أُحرزت في نصف القرن الأول من عمر المعاهدة مشجعة، من الواضح أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير.

ولا تزال دول مثل إيران وكوريا الشمالية تثير شواغل تتعلق بالانتشار. ولا بد من معالجة هذه الشواغل، ولهذا السبب تعمل المملكة المتحدة بشكل مكثف مع الشركاء لإقناع إيران بالعودة إلى الامتثال للاتفاق النووي التاريخي، وهو خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، رغم تفكيك ترسانات ضخمة من الرؤوس الحربية، فإنني أدرك أن بعض الدول تشعر بأن وتيرة نزع السلاح النووي لا تزال أبطأ مما يتطلع إليه الكثيرون.

إن موقف المملكة المتحدة من هذه المسألة موقف عملي. فنحن لا نزال ملتزمين بالنهج التدريجي المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، بقدر ما تسمح به الحالة الأمنية، ولدينا سجل حافل بالإنجازات في مجال نزع السلاح. فقد خفضنا مخزوننا من الرؤوس الحربية إلى الحد الأدنى مع الحفاظ على رادع ذي مصداقية. وملتزم بوقف اختياري للتجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية، وألغينا منذ أكثر من 20 عاماً تصويب أسلحتنا النووية نحو أهداف محددة. ونحن نمنح أيضاً ضماناً بأن لا تستعمل المملكة المتحدة الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد أية دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكون غير حائزة للأسلحة النووية وممثلة للالتزامات بموجب تلك المعاهدة. وقد أمكن تحقيق كل ذلك بفضل إطار معاهدة عدم الانتشار، التي نعتقد أنها لا تزال ضرورية لعالم آمن ومزدهر وسلمي.

من هذا المنطلق، تعمل المملكة جاهدة، بالنظر إلى القيمة التي توليها للمعاهدة، على عقد مؤتمر استعراضي ناجح. وسنقدم بالطبع تقريراً وطنياً عن تنفيذنا للمعاهدة منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير. وقد أتحنا بالفعل مشروع التقرير للجميع. وسنواصل أداء دور قيادي في مساعي التحقق

من نزع السلاح النووي. إن هذا مجال معقد، ولكن لا غنى عن وضع تدابير فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي لكي يتحقق هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. لقد عززت المملكة المتحدة، بصفتها رئيس عملية التفاوض بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الشفافية والحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والحوار مع المجتمع المدني. وكتفت الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن محادثاتها تحت قيادة المملكة المتحدة.

واستضافت المملكة المتحدة، يومي 12 و13 شباط/فبراير 2020، مؤتمراً للدول الخمس في لندن. وتناولت المناقشات جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وشملت تحسين الشفافية والتعاون بين الدول الخمس بشأن مجموعة متنوعة من المبادرات. وتحدثت الدول الخمس بتعمق عن مبادرات نزع السلاح، بما في ذلك مذهبنا النووية، والحد من المخاطر، ومسرّد للمصطلحات النووية. وتمشياً مع تركيزنا على الشفافية، تضمن المؤتمر يوماً للمجتمع المدني ومراكز الفكر لكي تشارك مباشرة وتناقش هذه المسائل المهمة مع مسؤولي الدول الخمس. ونحن ممتنون لروسيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لمشاركتها المستمرة في هذه العملية.

وتأمل المملكة المتحدة أن تقترب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من المراحل المقبلة بتصميم مشترك على البناء على ما حققناه معاً وعلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار بوصفها دعامة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد. وهناك ثلاثة مجالات على وجه الخصوص تتطلب اهتمامنا.

الأول هو نزع السلاح. فيجب علينا جميعاً أن نعترف بأن مؤتمر نزع السلاح أصابه الجمود لفترة طويلة جداً. وفي العام الماضي، اقترحت رئاستنا كسر الجمود بإنشاء هيئات فرعية جديدة لتعميق التفاهم وتمهيد الطريق في نهاية المطاف للولايات التفاوضية. ونعتقد أن هذا الاقتراح لا يزال يمكن أن يشكل أساساً لبرنامج عمل في المستقبل القريب. ونأمل أن يتسنى، في وقت لاحق من هذا الأسبوع، اعتماد مجموعة التدابير التي تفضلت بطرحها سيدي الرئيس. ونحن في الوقت الراهن لا نزال ملتزمين بالنهج التدريجي بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف. ولهذا السبب نواصل الدعوة إلى العضوية العالمية في معاهدة عدم الانتشار، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، وإجراء مفاوضات في هذا المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والمملكة المتحدة ملتزمة ومستعدة لبدء التفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل. وكدليل على التزامنا، أعلننا منذ أكثر من 20 عاماً وفقاً طوعاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية، وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذونا.

والجمال الثاني الذي يتطلب اهتمامنا هو تحديد السلوكيات المسؤولة في الفضاء، من أجل تجنب التقديرات الخاطئة والتخفيف من التهديدات. والملاحظ أن التهديدات التي تتعرض لها نظمنا الفضائية آخذة في الازدياد على الأرض ومن الأرض، وكذلك في الفضاء. وقد وضعت الدول أسلحة في الفضاء وهي تطور أسلحة أقوى من أي وقت مضى على الأرض. إننا يجب أن نبنى الثقة والشفافية بين الدول المرتادة للفضاء من أجل الحد من خطر سوء الفهم وسوء التقدير والحوادث. وتطلع إلى العمل مع جميع الدول سعياً إلى تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن السلوكيات الفضائية المسؤولة، وقد وجهنا دعوات إلى عواصم الدول للمشاركة في هذا العمل.

وأخيراً، فإن الأولوية الثالثة لعملائنا في هذه القاعة، التي تفاوض فيها أسلافنا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب أن تكون تخليص العالم من هذه الأسلحة البغيضة بشكل كامل ونهائي. ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحديات مباشرة لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية: فقد استخدمت لقتل وتشويه الرجال والنساء والأطفال في المملكة المتحدة وفي العراق وفي ماليزيا - واستخدمت مراراً

وبأثر مدمر ومأساوي في سوريا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، أضيفت فئتان جديدتان من فئات عوامل نوفيشوك الكيميائية إلى جداول الاتفاقية رداً على الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في مدينة ساليسيري الجميلة، بالمملكة المتحدة، في عام 2018. وقد رحبنا بهذا الإجراء الإيجابي وبالرسالة الواضحة التي وجهها: وهي أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا العام، يجب على الدول الأطراف أن تولي أولوية للاستجابة المناسبة للتقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وهو تقرير سيحدد الجهة المسؤولة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا. ويجب أن نواصل دعم وتعزيز اتفاقاتنا وصكوكنا لضمان أن تظل ذات جدوى وفعالية في مواجهة التهديدات الجديدة.

وفي الختام، سيدي الرئيس، تواصل المملكة المتحدة تأييدها القوي لمعاهدة عدم الانتشار والتزامها بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ونحن نعمل جاهدين على التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي، وسنواصل السعي إلى تحقيق مزيد من الشفافية، بما في ذلك عن طريق عملية الحوار بين الأعضاء الخمسة الدائمين. سيدي الرئيس، اسمح لي مرة أخرى أن أؤكد لك دعم وفد بلدي المستمر. وشكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللورد أحمد وبمبلدون على بيانه. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة سعادته إلى خارج القاعة وللترحيب بضيفنا التالي.
عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، معالي وزير خارجية اليونان، السيد نيكولاوس - جورجوس دندياس. أشكرك معالي الوزير على حضورك لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك.

السيد دندياس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً أن أهنيئتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لك كل النجاح في مساعيك. ويشرفني أن أخاطب هذا المؤتمر، الذي أسفر أثناء فترة ولايته عن معاهدات مهمة متعددة الأطراف لا تزال توجه المجتمع العالمي في خضم البيئة الجغرافية السياسية الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة.

سيدي الرئيس، إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار عناصر رئيسية للاستقرار الاستراتيجي في ظل نظامنا الدولي القائم على القواعد. واليونان ملتزمة بإقامة صرح لتحديد الأسلحة قائم على المعاهدات وملزم قانوناً وقابل للاستمرار وعملي، صرح تعاوني بطبيعته ومتسق مع مبادئ القانون الدولي وقادر على توفير ضمانات أمنية لجميع الدول الأطراف، ومعالجة أوجه عدم التماثل وعدم التوازن. ولبلوغ هذا الغرض، فإن الشفافية التي يمكن التحقق منها فيما يتعلق بالقدرات العسكرية الحديثة، مع مراعاة الجوانب الكمية والنوعية للتطورات العسكرية، ستعزز الأمن والاستقرار. وبالنظر إلى ما حققه المؤتمر في الماضي من نتائج ملموسة في وضع اتفاقات متعاضدة، فقد حان الوقت لاستئناف مداولاته في شكل حوار نزيه وعملي وشامل يهدف التصدي للتحديات التقليدية والجديدة، مثل أمن الفضاء وأمن الفضاء الإلكتروني. ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار، أولاً، أثر التكنولوجيات الناشئة على قدرات منظومات الأسلحة؛ وثانياً، التحديات الأخلاقية والقانونية والسياسية التي تشكلها هذه التكنولوجيات. وأود أن أشير إلى أهمية إخضاع استخدام القوة للمراقبة البشرية، لأن المسؤولية لا يمكن أن تُعزى إلى الآلات.

إن الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث وتحقيق عالميتها هما اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في صميم الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب أن يكون تناول معاهدة عدم الانتشار بأجزائها الثلاثة في صميم مداولاتنا في المؤتمر الاستعراضي العاشر، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام. ولن يتسنى لنا الحصول على الزخم الذي سيوجهنا نحو هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال هذا النهج المتوازن والشامل.

سيدي الرئيس، إننا، في عالم اليوم المتزايد الاضطراب، نؤكد ضرورة تجديد جهودنا المتعددة الأطراف وإعادة تنشيط الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. ويجب على المؤتمر أن يفي مرة أخرى بالتزاماته تجاه المجتمع الدولي. ونظراً لعدم وجود حلول سريعة، فإننا لا نزال ثابتين على اعتقادنا بأن النهج التدريجي هو الطريق نحو نزع السلاح النووي على نحو كامل وقابل للتحقق منه. ويمكن أن تتمثل خطوة أولى مناسبة في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في حين أن تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه أن يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وتدعو اليونان جميع الدول التي ليست بعد أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك. وإن الدور التكميلي الذي تؤديه معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكنه فقط أن يضيف زخماً لمعاهدة عدم الانتشار وأن يعزز الهيكل المزدوج لنزع السلاح وعدم الانتشار.

سيدي الرئيس، إن اليونان هي أقدم دولة مراقبة أعربت رسمياً عن رغبتها في الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح. وبناءً على ذلك، أسمح لي الآن أن أنتقل إلى مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا. إنني أعني مسألة زيادة عدد أعضاء المؤتمر، وفقاً للمادة 2 من النظام الداخلي للمؤتمر، التي تنص على "أن تُستعرض العضوية في المؤتمر على فترات منتظمة". ومن منظور وطني، وبالنظر إلى إسهامنا في إقامة السلام وحفظه ومشاركتنا البناءة في جميع محافل نزع السلاح، فإننا لا نرى أي سبب مشروع أو مبرر أخلاقي لإطالة أمد هذا النسيان. وفي الوقت الذي تتطلب فيه التحديات العالمية حلولاً جماعية عن طريق شراكات عالمية، من المفارقات الزمنية أن لا يتطور المحفل التفاوضي الوحيد لنزع السلاح وفقاً لذلك لكي يلبي متطلبات النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة. وكذلك الأمر فيما يتعلق برهن موضوع توسيع العضوية بمسائل ثنائية لا تمت قطعاً بأي صلة لموضوع المؤتمر.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يواجه العالم تحديات أمنية عالمية متعددة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن المؤتمر لا يستطيع أن يبقى في مأزق تفاوضي إلى أجل غير مسمى وأنه ينبغي أن يبدأ في نهاية الأمر العمل الموضوعي، باعتماد برنامج عمل. فإن تعذر ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يستأنف المداولات في شكل هيئات فرعية، التي ينبغي أن تهدف إلى تحقيق التقارب بشأن جميع مسائل جدول الأعمال. واليونان، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، مستعدة للإسهام بطريقة تتناسب مع مسؤولياتها في إنهاء المأزق. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دندياس على بيانه. وسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة سعادته إلى خارج القاعة ولترحيب بضيفنا التالي.
عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. أصحاب السعادة، أيها السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفتنا الموقرة، سعادة عضو البرلمان نائبة وزير خارجية اليابان، السيدة أساكو أومي. شكراً لك سعادة نائبة الوزير على حضورك لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك.

السيدة أومي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك كامل دعم وفد بلدي لك وتعاونه معك. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمانة العامة للمؤتمر، السيدة فالوفيا ولأعضاء فريقها، على ما قدموه من دعم لأعمال المؤتمر. تحل في هذا العام ذكرى مرور سبعين سنة على قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. إن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هو الآن الهدف المشترك للمجتمع الدولي. واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالقنابل الذرية أثناء الحرب، تدرك تماماً العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة. وهذا هو سبب تحملنا المسؤولية الجليلة عن قيادة الجهود الدولية الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، إننا نواجه بيئة دولية قاسية. فهناك هُجج مختلفة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وآراء مختلفة بشأن أفضل السبل للنهوض بنزع السلاح النووي بطريقة ملموسة وعملية. وفي العام الماضي، قدمت اليابان مشروع قرار إلى الجمعية العامة اعتمد بتأييد 160 بلداً. ويشجع هذا القرار الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات فورية وموحدة، مع المشاركة في حوار ذي توجه مستقبلي بشأن نزع السلاح النووي. ويؤكد القرار مجدداً مسؤولية جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن مواصلة التزامها بالتنفيذ الكامل والمستمر لجميع جوانب المعاهدة، بما في ذلك المادة السادسة.

وإننا إذ ندرك تماماً العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، نرى أن من الضروري مع ذلك أن نتصدى للتهديدات الأمنية الحقيقية. وقد أكدت اليابان، بهذا القرار، أهمية تعزيز التدابير الواقعية والعملية التي يتعين اتخاذها في سياق التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. واليابان على ثقة من أن هذا القرار يشكل أساساً متيناً لإحراز تقدم جوهري بشأن نزع السلاح النووي.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح الذي تلقت فيه الجهات المعنية الرئيسية، بما فيها جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وبوصفنا أعضاء في هذه الهيئة الأساسية، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن إحراز نتائج ملموسة. غير أن المؤتمر اعترته حالة من الجمود لفترة تزيد على عقدين من الزمن. وينبغي للمؤتمر أن يكون مكاناً تكون فيه الدول الأعضاء على استعداد لفهم الآراء المختلفة وللتنازل في سياق السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة. واستناداً إلى المفاوضات السابقة، ينبغي أن نولي أولوية للمناقشات الموضوعية بشأن بنود جدول الأعمال وفقاً لدرجة نضجها. ومن هذا المنظور، تؤكد اليابان من جديد أهمية البدء فوراً في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبالإضافة إلى البنود التقليدية لجدول أعمال المؤتمر، من الضروري مناقشة مسألة التكنولوجيا الناشئة، على النحو الذي أكدته خطة نزع السلاح المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة. ومن الملح أن يستأنف المؤتمر أعماله الموضوعية من أجل تلبية الاحتياجات والتصدي للتحديات الراهنة. وتحظى المناقشات المتعلقة بأساليب العمل بالأهمية في سياق السعي إلى تنشيط أعمال المؤتمر. وتعرب اليابان عن تقديرها البالغ للجهود المتتالية التي بذها الرئيس السابق والحالي - السفير بلباقي، ممثل الجزائر، والسفير فورادوري، ممثل الأرجنتين - وغيرهما من رؤساء هذه الدورة، للتوصل إلى توافق آراء بشأن اعتماد برنامج عمل، بما في ذلك إنشاء هيئات فرعية. ونحن نشجع اعتماد برنامج العمل هذا حتى يتسنى للمؤتمر استئناف المناقشات الموضوعية والوفاء بولايته في أقرب وقت ممكن. وستواصل اليابان دعم جهود الرئيس والرئاسات الأخرى لهذه الدورة.

سيدي الرئيس، تحل في عام 2020 أيضاً الذكرى السنوية الخمسون لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن صون وتعزيز المعاهدة - التي هي حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي - أن يحسن الأمن الدولي. وتسعى اليابان، من خلال القرار المقدم إلى الجمعية العامة، إلى تحقيق نتيجة مجددة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020. وستواصل اليابان تقديم مقترحات عملية تهدف إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة، بتعاون وثيق مع الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وعلى أساس البيان الوزاري المشترك لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الصادر في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في ناغويا، اليابان. واستناداً إلى نتائج فريق الشخصيات البارزة المعني بالنهوض الموضوعي بنزع السلاح النووي، تعترم اليابان تنظيم اجتماع المسار 1-5 في الشهر المقبل، الذي ستعرض نتائجه على المؤتمر الاستعراضي.

وينبغي لنا، بالتوازي مع جهود نزع السلاح النووي، أن نتعاون على تحقيق عدم الانتشار النووي. وتواصل اليابان دعم العملية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وتؤكد اليابان من جديد التزامها القوي بالهدف المتمثل في التفكيك الكامل الذي لا رجعة فيه والقابل للتحقق منه لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية من جميع النطاقات التي لدى كوريا الشمالية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

سيدي الرئيس، أخيراً وليس آخراً، أود أن أشدد على أن التثقيف في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يسهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. فالتثقيف أداة قيمة لتعزيز فهم العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية ولفهم المخاطر النووية المحتملة. ويعزدي التثقيف مهارات التفكير النقدي اللازمة لتقريبنا من هدفنا المشترك. ومن الأهمية بمكان إشراك جيل الشباب، الذين هم قادة المستقبل، مع إدماج منظور جنساني في عملنا. وشكراً على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفيرة على بياتها. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لكي أرافق السيدة أومي إلى خارج القاعة.

عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، معالي السيد كورنيل فيرونزا، نائب وزير خارجية رومانيا. شكراً، معالي نائب الوزير، على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. تفضل.

السيد فيرونزا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك جزيل الشكر. السيد الرئيس، سيدتي الأمينة العامة، أصحاب السعادة والمندوبون الموقرون، يسرني ويشرفني أن آتيكم برسالة تأييد قوية لما يضطلع به هذا المحفل الفريد من عمل في مجال مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. وأود أن أهنتك، سعادة السفير فورادوري، على توليك الدور الهام المتمثل في رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لك كل النجاح والتوفيق فيه.

ومع أن بلدي يؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في 21 كانون الثاني/يناير، فإنني أود أن أسلط الضوء على بعض الجوانب التي يوليها بلدي أهمية خاصة. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المؤتمر لا يزال محفلاً حاسماً للأهمية للتفاوض المتعدد الأطراف. ويتبوأ المؤتمر مكانةً فريدة بين الهيئات المتعددة الأطراف التي تُعنى بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح وجميع المسائل ذات الصلة، وهو يضطلع، بلا شك، بدور هام للسلم والأمن الدوليين. ومن دواعي الأسف أن مؤتمر نزع السلاح

لا يزال غير قادر على بدء العمل الموضوعي واستهلال مفاوضات حقيقية. ذلك أننا اكتفينا، منذ فترة طويلة جداً، بالإعراب عن قلقنا من عدم قدرة المؤتمر على تجاوز خلافاته واستئناف عمله الموضوعي. والمؤتمر قادر على أن يصبح، مرةً أخرى، مصدراً رئيسياً للحلول لما يواجه المجتمع الدولي من تحديات ويساوره من شواغل. واستغلال هذه القدرات أمرٌ يقع على عاتقنا نحن، ورومانيا مستعدة لأداء دورها. وأنا هنا اليوم لأؤكد من جديد أن رومانيا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى كسر الجمود الذي يعتري مؤتمر نزع السلاح والنهوض بجدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، اسمحو لي أن أشكر الرؤساء الستة لدورة عام 2020 على مجموعة التدابير المنقحة التي قدموها والتي ترمي إلى توسيع مجالات توافق الآراء استناداً إلى ما أنجز من عمل حتى الآن، بما يمكن من استئناف العمل الموضوعي. ورومانيا على استعداد لأن تؤيد، بصدر رحب وروح مرنة وإرادة سياسية، أي اقتراحات عملية من شأنها أن تحقق توافقاً في الآراء، لأننا نريد أن نكون جزءاً من الحل. فمن أجل إحراز نتائج ملموسة وإحياء المؤتمر، لا بد من تحقيق توافق في الآراء. وينبغي لنا أن نشارك مشاركة أكبر على الصعيد السياسي وأن نبدي إصراراً أكبر على تسوية خلافاتنا.

وقد دأبت رومانيا، باعتبارها بلداً يقدرُ أيما تقدير مفهوم إحلال السلام عن طريق الدبلوماسية، على الدعوة إلى نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة باعتبارها الدعوات الأساسية التي يستند إليها البنيان الأمني الدولي. ومع اقتراب حلول الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشيد بما أحرزته المعاهدة من نجاح باهر. فقد صمدت المعاهدة صموداً مدهشاً أمام اختبار الزمن، وقدمت مساهمة تكاد تكون منقطعة النظير في جعل عالمنا أكثر أماناً. ولا بد من أن يستمر هذا العمل. ولهذا السبب، نرى أن مؤتمر عام 2020 لاستعراض معاهدة عدم الانتشار يتيح للدول فرصة هامة لتجديد التزامها بالمعاهدة، باعتبارها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وعنصراً هاماً من عناصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي لنا جميعاً أن نسعى جاهدين إلى زيادة تعزيز إطار معاهدة عدم الانتشار، وأن نسهم بإجراءات عملية فعالة واستشرافية في مؤتمر عام 2020 لاستعراض المعاهدة. وبالعامل معاً، سنتمكن من إدارة نهاية جولة الاستعراض الحالية إدارةً سليمة، مع الاعتراف بالمجالات التي نُفذت فيها أحكام المعاهدة تنفيذاً ناجحاً. وباختصار، فإن نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة يتطلب منا أن نقيم بأمانة ما أحرز من تقدم وأن نستند إلى هذا التقييم في اتخاذ تدابير متابعة ملموسة.

ورومانيا مستعدة للمساهمة في المضي قدماً بجهود نزع السلاح بجميع جوانبها، وهي راغبة في ذلك. ونحن نظل ملتزمين بالامتنال لمعاهدة عدم الانتشار والحفاظ على سلامتها. وندعو جميع الأطراف إلى البرهنة على تخليها بالمسؤولية وإلى العمل معاً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في انضمام جميع الدول إلى المعاهدة وتحسين تنفيذها على صعيد ركائزها الثلاث كافة، وهي ركائز تتساوى في الأهمية وتعزز كلٌ منها الأخرى. وعندما نواجه خلافات على وتيرة تنفيذ أحكام المعاهدة، يجب علينا أن نركز على السبيل الكفيل بتذليل العقبات وليس على تغيير الآلية. والمعاهدة أفضل سبيل إلى نزع السلاح النووي، وهو سبيلٌ لا وجود لطرق مختصرة فيه، ونحن نظل ملتزمين به. ونحن نرى أنه لن يتسنى إحراز تقدم ملموس في جهود نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتعزيز النظامين الدوليين لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ما لم تؤخذ البيئة الأمنية السائدة بعين الاعتبار. وفي نهاية المطاف، ستتوقف نتيجة عملية استعراض عام 2020 على ما سنبدله من جهود جماعية لتعزيز سلطة معاهدة عدم الانتشار، وهي معاهدة وفتت حتى الآن بوعودها.

سيدي الرئيس، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 تدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على صعيد النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك على صعيد الأوساط المعنية بنزع السلاح في جنيف. ويُعد التفاوض، في إطار مؤتمر نزع السلاح، على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أهم المسائل الكفيلة بضمان عملية نزع سلاح نووي لا رجعة فيها. ولقد بيّن وفد بلدي، في مناسبات عدة، موقفه المتمثل في أن بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية التالية في طريق النهوض بنزع السلاح النووي. ونحن على اقتناع أيضاً بأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيسهل خطوة أخرى نحو عالم أكثر أمناً وسلاماً. ومن واجبنا ومن مسؤوليتنا أن نعمل معاً على ضمان بقاء هذه المسألة على رأس جدول الأعمال السياسي الدولي. ونحن ما زلنا نؤيد هذه المبادرة.

وتتطلب الظروف المعقدة التي نشأت عن صعوبة البيئة الأمنية السائدة اتباع نهج مبتكرة وبناءة. ولهذا السبب، رحبت رومانيا وأعربت عن تأييدها التام لمبادرة "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي"، التي اتخذتها الولايات المتحدة. ولن يتسنى لنا تحسين البيئة الأمنية العالمية وإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي ما لم نتبع نهجاً يقوم على تحليل واقعي لبيئتنا الاستراتيجية وما لم نتجنب التوقعات المثالية التي تقوّض مصداقية معاهدة عدم الانتشار. وفي ضوء التهديدات النووية والتحديات التي تعترض نظام عدم الانتشار في الوقت الراهن، تقع على عاتقنا مسؤولية تمكين النظام الدولي القائم على القواعد من خلال السعي إلى حلول متعددة الأطراف تمكننا من تهيئة بيئة أمنية عالمية أكثر استقراراً.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أختتم بياني بالإعراب عن اقتناعي بأن الأوان قد آن حقاً لأن يعيد المؤتمر تأكيد دوره الفريد في إيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً. فأهم مسألة في يومنا هذا هي مسألة الحفاظ على جدوى المؤتمر. وينبغي لنا جميعاً أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نهيئ جواً تسوده روح المرونة والحلول التوفيقية لتمكين المؤتمر من استئناف عمله الموضوعي. ويقع على عاتقنا نحن أن نتخذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على دور المؤتمر وإعادة تنشيطه، ونُظهر الإرادة السياسية التي تمس الحاجة إليها، ونُعزّز التفاهم المتبادل. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي نائب الوزير على بيانه. وسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لكي أرافق السيد فيروتزا إلى خارج القاعة.
عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء المقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، معالي السيد إيركي كودار، نائب وزير خارجية إستونيا. شكراً، معالي نائب الوزير، على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. تفضل.

السيد كودار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. وسمح لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويمكنك أن تعول على الدعم الكامل من وفد بلدي. وأود أيضاً أن أعرب عن أطيبي تمنياتي للرؤساء الآخرين لدورة عام 2020، وأن أشيد بهم لما أبدوه من روح تعاونية هذا العام.

سيدي الرئيس، المندوبون المقرون، ما انفكت البيئة الأمنية الدولية تتدهور على مدى السنوات الأخيرة، وبدأت دعائم النظام الأمني الدولي القائم على القواعد والمعاهدات تتضعع. ومن دواعي القلق البالغ أن بعض الدول تجاهلت مبادئ القانون الدولي الأساسية الراسخة منذ أمد طويل وانتهكت التزاماتها الدولية. وفي ظل حالة عدم الاستقرار هذه، هناك حاجة ماسة إلى التصدي جماعياً

للتحديات الأمنية العالمية والإقليمية وإلى بذل الجهود لتعزيز البنيان الأمني الحالي القائم على تعدد الأطراف، والحفاظ عليه.

لقد انتُخبت إستونيا، في كانون الثاني/يناير، عضواً في مجلس الأمن لأول مرة. وتشمل أولوياتنا في مجلس الأمن، الدفاع عن القانون الدولي، وتطبيق القواعد والاتفاقات المشتركة، والتصدي للعدوان، وتعزيز حقوق الإنسان. وسنشدد على ارتباط الأمن الدولي بحماية حقوق الإنسان وسنعمل على منع نشوب النزاعات. ومن الأهمية بمكان، ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أن نتذكر أن القواعد الدولية المشتركة المتفق عليها والمؤسسات العالمية الفعالة والشاملة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ضرورية لضمان السلم، والأمن، وحقوق الإنسان، والازدهار، والتنمية المستدامة.

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان نجاح المؤتمر. ذلك أن معاهدة عدم الانتشار تظل، منذ بدء نفاذها قبل خمسين عاماً، حجر الزاوية الذي تستند إليه الجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولا بد من تعزيز جدوى المعاهدة ومواصلة تعزيز دورها باعتبارها من أهم الصكوك المتعددة الأطراف في مجال الأمن الدولي. وتؤيد إستونيا الهدف الأسمى المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهي لا تزال تدعو إلى اتباع نهج تدريجي يتسم بالواقعية والمسؤولية.

ولتحقيق هذه الغاية، تؤيد إستونيا شروع مؤتمر نزع السلاح فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ونذكر بالتقرير الذي قدمه فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي شارك فيه خبير إستوني مشاركة نشطة. ويجدونا الأمل أن يغتنم المؤتمر الفرصة للاستفادة من النتائج القيّمة التي تمخض عنها عمل الفريق.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن رغبتنا القوية في المشاركة في هذه المفاوضات المقبلة، لأننا نعتقد أن المسائل ذات الأهمية العالمية يجب أن تعالجها هيئات تمثل جميع الدول وتضم جميع الدول ذات السيادة الراجية في الانضمام إليها. ويتمثل الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح، وفقاً لولايته، في التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ونؤكد أن إستونيا طلبت، منذ عام 2001، أن تشارك مشاركة كاملة في أعمال المؤتمر كدولة عضو، على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى. ونحن نؤيد فكرة تعيين منسق خاص لقيادة المشاورات الموضوعية ووضع التصورات الممكنة لمسألة توسيع العضوية، لكي ينظر فيها أعضاء المؤتمر. وتأسف إستونيا أسفاً بالغاً لرفض المؤتمر، في جلسته الافتتاحية هذا العام، طلب قبرص، نظيرتها في عضوية الاتحاد الأوروبي، الحصول على مركز المراقب.

سيدي الرئيس، لقد أدى الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة إلى تقويض الحظر الشامل المفروض على استخدام هذه الأسلحة تقويضاً خطيراً. ولا بد من الحفاظ على القاعدة العالمية التي تحظر الأسلحة الكيميائية ومن مواصلة النهوض بهذه القاعدة ومن تحسين فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتعرب إستونيا عن ثقتها الكاملة في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفيما تضطلع به بعثاتها التحقيقية من عمل مستقل ومحيد ومهني. ونحن نعلق أهمية كبيرة على القرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في دورته الاستثنائية لعام 2018، والذي يقضي بتحسين قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية الجناة الذين يُقدمون على استخدام الأسلحة الكيميائية وبوضع آلية عالمية لتحديد المسؤولين عن ذلك. ونحن نرحب بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، ونثني على الأمانة الفنية لما أحرزته من تقدم حتى الآن. ونحن نتطلع إلى صدور التقرير

الأول للفريق، الذي سيكون بمثابة الخطوة الأولى في طريق تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وعلاوة على ذلك، تدعم إستونيا الجهود المبذولة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتلاحظ إستونيا بقلق أن انتشار القذائف التسيارية، ولا سيما القذائف القادرة على إيصال الأسلحة النووية، لا يزال يشكل تحدياً خطيراً. ونحن نرى، في هذا الصدد، أن نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية يؤديان دوراً هاماً في منع انتشار هذه القذائف. ونرى أن من شأن انضمام إستونيا إلى نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف أن تعزز هذا النظام وكذلك الجهود الدولية المبذولة في مجال عدم الانتشار. ونحن نؤيد بقوة انضمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، بما أنها جميع هذه الدول تستوفي أعلى المواصفات والمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

يبد أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ لا يزال يشكل تحدياً آخر. ونحن ندعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، ونحث الدول كافة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها فوراً.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية إلا بالوسائل السلمية. وتشكل ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمليات إطلاق متكررة للقذائف التسيارية انتهاكاً لقرارات متعددة من قرارات مجلس الأمن. ونحن نحيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن أي استفزازات أخرى، وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة لنزع سلاحها النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وإلى العودة إلى الامتنال لالتزاماتها الدولية. وما لم تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الإجراءات، ستواصل جميع البلدان تطبيق العقوبات السارية تطبيقاً صارماً.

ونود أيضاً أن ندعو إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس تفادياً لتصعيد النزاع وإلى بسط الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وتواصل إستونيا دعم خطة العمل الشاملة المشتركة والمهمة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أمد طويل والمتمثلة في رصد التزامات إيران المتصلة بالمجال النووي والتحقق منها. وندعو إيران إلى مواصلة التقيد الصارم بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي وإلى العودة فوراً إلى الامتنال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

سيدي الرئيس، ترى إستونيا أن مسألة أمن الفضاء الإلكتروني مسألة حاسمة في سياق السلم والأمن الدوليين وأن التهديدات الجديدة تتطلب توافقاً دولياً جديداً في الآراء. وأوضحت الدول تولى التعاون الدولي في مجال أمن الفضاء الإلكتروني أهمية خاصة لأغراض منع الأنشطة الخبيثة في الفضاء الإلكتروني والتخفيف من أضرارها. وكانت إستونيا من أول الداعين إلى وضع إطار استراتيجي لمنع نشوب النزاعات ولتحقيق الاستقرار في الفضاء الإلكتروني، ونحن نرحب بالفرصة السانحة لمواصلة تحسين فهم الدول لهذا الإطار في محافل الأمم المتحدة. وتشارك إستونيا للمرة الخامسة على التوالي في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، ويشرفها أن يكون وفدها حاضراً حالياً في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين هنا في جنيف. لقد توصلت أفرقة الخبراء الحكوميين، على مر السنين، إلى توافق في الآراء بشأن عدد من التوصيات، وهي توصيات أيدتها الجمعية العامة مراراً. ويُعد أمن الفضاء الإلكتروني، والتوعية بمعايير السلوك المسؤول للدول، وتطبيق القانون الدولي، وتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وبناء القدرات في مجال الفضاء الإلكتروني، من أولويات إستونيا في مجلس الأمن أيضاً.

وتُقر إستونيا أيضاً بضرورة الحفاظ على سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته. فمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة أخرى للنزاع أمران لا غنى عنهما لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ونحن لا نستبعد إمكانية التفاوض على قاعدة قانونية ملزمة شاملة وفعالة وقابلة للتحقق منها في المستقبل، غير أننا نرى أنه يجدر بالأُمم أولاً أن تتفق على مبادئ طوعية للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، لقد علقت بلدان كثيرة آمالها في دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام راجية أن تعيد هذه الدورة تنشيط العمل الموضوعي نحو إجراء مفاوضات فعلية. ونحن نؤيد اتباع نهج عملي يتجنب المناقشات الإجرائية الطويلة ويضع جدولاً زمنياً لأنشطة المؤتمر، على نحو ما اقترحتة دول أعضاء عديدة. وهذا أمر لا غنى عنه لضمان أن يظل المؤتمر الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم. وفي هذا الصدد، نُعرب عن أسفنا لأنه لم يتسن اعتماد مجموعة القرارات التي اقترحت خلال فترة الرئاسة الجزائرية، رغم الجهود القوية التي بذلها الرئيس في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء. ومجدونا الأمل حقاً أن تتوافر الإرادة السياسية الكافية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة التدابير المنقحة خلال فترة رئاستكم، سيدي الرئيس.

وفي الختام، فإن إستونيا عازمة على الإسهام في تعزيز إنفاذ القانون الدولي. وهي تظل ملتزمة التزاماً تاماً بالنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمعاهدات؛ وإنفاذ صكوك عدم الانتشار وتحديد الأسلحة إنفاذاً فعالاً، وبالجهود الدولية الرامية إلى تنشيط هيئات التفاوض المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كودار على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لكي أرافق معاليه إلى خارج القاعة.
عَلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود الترحيب بحرارة بضيفنا معالي السيد محسن بهاروند، نائب وزير الخارجية للشؤون الدولية والقانونية في جمهورية إيران الإسلامية. شكراً، معالي نائب الوزير، على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. تفضل.

السيد بهاروند (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس.

(تكلم بالعربية)

بسم الله الرحمن الرحيم.

(تكلم بالإنكليزية)

سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن تُتاح لي فرصة مخاطبة مؤتمر نزع السلاح.

(تكلم بالإسبانية)

أولاً، اسمح لي أن أشكرك، يا سعادة السفير، على ما قمت به من عمل في المؤتمر.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضاً أن أشيد بالجهود الدؤوبة والمهنية التي تبذلها رئاسة الجزائر، وهي أول دورة يعقدها المؤتمر عام 2020.

إن هذا العام عام حاسم للأوساط المعنية بنزع السلاح ونحن مقبلون على انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها من أشد الداعين إلى نزع السلاح النووي وانطلاقاً من إيمانها بتعددية الأطراف، تحث جميع الأطراف على إبداء حسن نيتها من أجل إخراج المؤتمر من حالة الجمود المطولة التي تعتريه. ولن يتسنى تحقيق ذلك ما لم نف كلنا بالالتزامات التي تعهدنا بها تجاه الأجيال الحالية والمقبلة والتي تتمثل في إخلاء كوكبنا من الأسلحة النووية من خلال التركيز على الولاية الأساسية المسندة إلى المؤتمر. وتتمثل المهمة الأولى في الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وهي مهمة لا بد من أن يضطلع بها المؤتمر. ونحن نعتقد أن أمام المؤتمر فرصة سانحة وهامة للشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمله، ألا وهي اقتراب انعقاد مؤتمر عام 2020 لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لنا أن نتجنب تسييس مؤتمر نزع السلاح وأن نحترم نظامه الداخلي.

ونحن نولي أهمية كبرى لسير أعمال المؤتمر بفعالية، ولكننا نرى أن حالة الجمود التي تعتريه منذ زمن طويل لا علاقة لها بأساليب عمله. والواقع أن المؤتمر حقق ما حققه من إنجازات رائدة بفضل نظامه الداخلي نفسه وأساليب عمله نفسها. وكُلنا نعلم أن السبب الرئيسي لحالة الجمود الحاد التي تعترى المؤتمر هو افتقار مَنْ لا يريدون المضي قدماً بنزع السلاح النووي أو لا يرغبون في ذلك إلى الإرادة السياسية، رغماً عن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ونحن نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يكرس وقته وطاقته لأشد الشواغل إلحاحاً، ألا وهي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية، من بين جملة قضايا موضوعية أساسية أخرى. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل معك، سيدي الرئيس، ومع الوفود الأخرى من أجل تحقيق نتائج مجدية في دورة عام 2020.

لقد قدّم هذا المؤتمر، إلى جانب الهيئات السابقة له في هذا المجال، إسهامات كبيرة في قضية السلم والأمن الدوليين باتخاذ خطوات رئيسية نحو عالم خال من خطر أسلحة الدمار الشامل. ويعود إلى المؤتمر الفضل في وضع معاهدات حاسمة تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وفي احتواء الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، وفي فرض قيود على التفجيرات النووية التجريبية. غير أن الطريق أمام برنامج عمله يظل مسدوداً منذ أكثر من عقدين من الزمن. فقد أصابه الشلل الحاد ولم يعد قادراً على الاضطلاع بولايته البالغة الأهمية. ويحث وفد بلدي جميع الأعضاء على الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل لبدء التفاوض فوراً على العناصر الجوهرية لوضع صك ملزم قانوناً بشأن القضايا الأساسية. وتقع على عاتق جميع الأعضاء مسؤولية احترام موقف المؤتمر ودوره وولايته والتمسك بما باعتباره المحفل التفاوضي الدولي الوحيد المكرس لنزع السلاح، كما تقع على عاتقهم مسؤولية صدّ أي محاولات لتحويل هذه الهيئة الموقرة إلى هيئة تداولية.

إن تدهور الأمن الدولي، وارتفاع الإنفاق العسكري إلى 1,8 تريليون دولار، واحتضار معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وازمحلل تعددية الأطراف، والسعي المتعطش إلى الهيمنة على العالم، كلها أمور مقلقة وخطيرة للغاية. ولا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديداً وجودياً للبشرية. وتتسارع وتيرة حدوث سباق جديد على التسلح النووي. وقد أدى عدم الامتثال لما قُطِع من التزامات وتعهدات بنزع السلاح النووي إلى تقويض الإيمان بمعاهدة عدم الانتشار والثقة في قدرتها على تحقيق أحد الأهداف الرئيسية المنشودة منها، ألا وهو نزع السلاح، تقويضاً جسيماً.

إن قيام حكومة الولايات المتحدة مؤخراً بنشر رأس حربي نووي جديد منخفض القوة لم يؤدّ فحسب إلى تعزيز دور الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بل جعل أيضاً استخدام الأسلحة النووية ممكناً،

شأنها في ذلك شأن الأسلحة التقليدية، فزاد من احتمال نشوب حرب نووية. وأجرت الولايات المتحدة أيضاً تدريبات عسكرية في الآونة الأخيرة لمعرفة سبل استخدام هذا السلاح النووي الجديد ضد روسيا. وهذه أعمال استفزازية لا بد من إدانتها. وتنتهج هذه السياسة على حساب الأمن العالمي الجماعي وفي خرق لما تعهدت به الولايات المتحدة من التزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وهناك شعور بالقلق والإحباط حيال مستقبل تعددية الأطراف، وهو شعورٌ تتشاطرهُ جميع الدول الأعضاء تقريباً. إن عدم احترام الولايات المتحدة للإرادة الجماعية وللشواغل التي تساور المجتمع الدولي قاطبة لا يمثل أخطر تهديد لهدف نزع السلاح النووي ومستقبل معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل ينتهك أيضاً المبادئ الأساسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وتندرج هذه السياسة ضمن محاولات منهجية تهدف إلى تقويض جدوى تعددية الأطراف وأهميتها وفعاليتها؛ وإلى تعطيل المؤسسات المتعددة الأطراف، وإضعاف الاتفاقات الدولية، ونقض أقدم مبدأ من مبادئ القانون الدولي، ألا وهو مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين".

سيدي الرئيس، لقد صيغت خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل تبديد أي قلق حقيقي أو مُتخلق بشأن طبيعة البرنامج النووي السلمي لإيران. وقد أبدت جمهورية إيران الإسلامية أقصى درجات ضبط النفس وواصلت تنفيذ الخطة. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من 17 مرة أن سجل أداء إيران لا غبار عليه. ولا يدل هذا على الطابع السلمي للبرنامج النووي لإيران فحسب، بل يثبت أيضاً رأينا الراسخ منذ أمد بعيد والمتمثل في أن مأساة برنامجنا النووي برمتها اختلقت كذريعة للضغط على أمتنا لأغراض أخرى. ويُعدّ انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي يشكل خرقاً لالتزاماتها وانتهاكاً سافراً لقرار مجلس الأمن 2231(2015)، مثلاً حياً على هجوم شرس على تعددية الأطراف. ولا يُعمن هذا البلد في انتهاك التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن 2231(2015) انتهاكاً منهجياً فحسب، بل يدعو الآخرين أيضاً بوقاحة إلى حذو حذوه. والغريب أن الولايات المتحدة تنتقد إيران في الوقت نفسه بدعوى عدم امتثالها لخطة العمل الشاملة المشتركة. وهذه دبلوماسية يتعذر علينا فهم منطقتها.

وفي ظل هذه الظروف، فإن التدابير العلاجية التي اتخذتها إيران تتسق اتساقاً تاماً مع خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا سيما مع الفقرتين 26 و36 منها، وهي تدابير يمكن التراجع عنها إذا اتخذ المشاركون الآخرون في خطة العمل المشتركة الشاملة قراراً صادقاً بالوفاء بالتزاماتهم. وما لم يحدث ذلك، فلن تكون إيران قادرة بمفردها على تحمل العبء الثقيل المتمثل في الحفاظ على أهم إنجاز حقيقته الدبلوماسية المتعددة الأطراف في العقد الماضيين. وغني عن البيان أن إيران تواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ البروتوكول الإضافي تنفيذاً طوعياً. فالشفافية هي السمة المميزة للبرنامج النووي السلمي لإيران.

ولا بد من التعاون المتعدد الأطراف والتفاعل الجماعي في التصدي للتحديات الأمنية المشتركة الماثلة أمامنا. وعلينا أن نحمي تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف من خطر الأعمال الانفرادية. وهذا هو السبيل الوحيد لحماية سيادة القانون الدولي وضمان ازدهارها.

سيدي الرئيس، قبل أن أختتم بياني، أسمح لي أن أقول إنني سمعت من زملائي أن بعض الوفود، بما فيها وفد بولندا ووفد المملكة المتحدة، أدلت بتعليقات على البرنامج النووي السلمي لإيران. ويعجز اللسان عن وصف شعورنا حيال ذلك. وإذا كانت تلك الوفود قلقة من هذه المسألة، فإنني أوصيها بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بدلاً من الحيد عنها.

وعلاوة على ذلك، فقد اطلعت على تقرير يفيد بأن وزير خارجية المملكة العربية السعودية الموقر أدلى ببعض التعليقات السياسية في هذا المؤتمر بشأن بلدي وبشأن الحرب الدائرة في اليمن. وأود أن أذكر معاليه بأن هذه الهيئة ليست هيئةً سياسية تناقش المسائل الثنائية وتحلها. فالحالة الراهنة في اليمن سببها المملكة العربية السعودية نفسها، وليس إيران. وإيران ليست البلد الذي يشن هجمات على اليمن ويقتل أطفال اليمن ويجوع سكانه ويستعبد أكثر من 10 ملايين امرأة وفتاة. وقد كان رأينا دوماً هو أننا نؤيد التوصل إلى حل سلمي للنزاع اليمني. ولكنكم شننتم هذه الحرب وما زلتم تقتلون الناس، ومن ثم، فإن هذه مشكلتكم وليست مشكلتنا: من فضلك، لا تلوم الغير، في هذا المؤتمر، على خطأ اقترفته أنت. ويجب أن تعي أننا في القرن الحادي والعشرين. نحن لا نعيش في خمسينيات أو ستينيات القرن المنصرم: لا يمكنك أن تعامل الدول الأخرى كيفما تشاء. وإذا هاجمت الدول الأخرى، فإنها سترد عليكم. هذا ليس خطأ إيران، وإنما هو خطأكم أنتم.

وبهذا أختتم بياني وأشكرك، سيدي الرئيس. وأتمنى لك كل التوفيق. وسنبذل قصارى جهدنا لكسر الجمود الذي يعتري هذا المؤتمر، لكي يتمكن من مواصلة أعماله. وشكراً لك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بهاروند على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لكي أرافق معاليه إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود أن أرحب بسعادة السيد أحمد فيصل بن محمد، سفير ماليزيا وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. شكراً، معالي نائب الوزير، على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. تفضل.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة يتكلم فيها وفد بلدي منذ توليك رئاسة المؤتمر، اسمح لي أن أهنتك على توليك منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك دعم حكومتي لرئاسة المؤتمر ولكل المبادرات البناءة الرامية إلى تمكين المؤتمر من الاضطلاع بولايته.

سيدي الرئيس، إن عام 2020 عامٌ هامٌ تمر فيه صكوك ومنظمات شتى بمحطات تاريخية هامة. فهذا المؤتمر، على سبيل المثال، يدخل عامه الحادي والأربعين من وجوده؛ ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدتها إلى أجل غير مسمى؛ وتحتفل الأمم المتحدة نفسها بمرور 75 عاماً على إنشائها. وتنبع أهمية هذه المحطات التاريخية الهامة من تجسيدها التزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف وبالنظام الدولي القائم على القواعد.

وتستند عضوية بلدي في المؤتمر إلى التزامنا الراسخ بالسلم والأمن الدوليين، وبنزع السلاح على الصعيد العالمي وعدم الانتشار، وعلى وجه الخصوص، بالهدف المشترك المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ولا تزال ماليزيا تولي أهمية كبرى لهذا المؤتمر، الذي أقرت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والمعقودة عام 1978، بأنه المحفل الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وقد حقق مؤتمر نزع السلاح نتائج هامة عديدة منذ إنشائه في عام 1979. ومؤتمر نزع السلاح، شأنه في ذلك شأن الهيئات السابقة له في هذا المجال، له تاريخ حافل بأداء دور محوري في صوغ العديد من الصكوك التي يستند إليها النظام الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، تعرض المؤتمر في العقود الأخيرة للانتقاد والرفض. ولم يتمكن المؤتمر من

اعتماد برنامج عمل مناسب، ولا من إحراز تقدم في الاضطلاع بولاياته الموضوعية المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وعلى مر السنين، اتجه هذا المؤتمر صوب اتباع نهج عملي للنهوض بعمله. ففي عام 2018، أنشئت هيئات فرعية، أما في عام 2019، الذي كان عاماً عصبياً للغاية، ظل التوصل إلى توافق في الآراء أمراً بعيد المنال، ولم يتسن للمؤتمر سوى إجراء مناقشات مواضيعية. أما في هذا العام، فقد بدأ المؤتمر بزخم جيد تحت رئاسة الجزائر، بالتعاون مع الرئاسة الأخرى لدورة عام 2020. وقد شهدنا المؤتمر وهو يقترب من اعتماد مجموعة برامج العمل، التي نرى أنها مجموعة شاملة وأنيقة. ونحن نشيد بنهجك الإيجابي، سيدي الرئيس، الممثل في مواصلة وتكثيف العمل الذي اضطلع به سلفكم في السعي إلى وضع برنامج عمل يراعي مختلف اهتمامات وأولويات جميع الوفود. ونلاحظ أن مشروع مجموعة التدابير المنقحة قد عُتم بالأمس. وسندرس المشروع بعناية وسنطلعك على آرائنا في الوقت المناسب. ويعتقد وفد بلدي أن مضي المؤتمر قدماً في عمله يقتضي من جميع الدول الأعضاء أن تبدي إرادة سياسية قوية، واستعداداً للتوصل إلى حلول توفيقية، والتخلي بأقصى قدر من المرونة. وأؤكد لك استعداد وفد بلدي لذلك.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثل تهديداً خطيراً للبشرية. وقد وقعت ماليزيا، في سياق التزامها الراسخ منذ أمد طويل والقائم على مبادئ بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017، وهي تسعى جاهدة إلى التصديق عليها.

وفي إطار التحضير للمؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام 2020، ينبغي للدول الأطراف في تلك المعاهدة أن تكفل استمرار التزامها بنجاح المعاهدة. ومع أن المعاهدة ستستمر بصرف النظر عن نتائج مؤتمر الاستعراض، فإننا نرى أنه يتعين علينا أن نرقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي للمؤتمر بالنجاح لا أن نُخفض مستوى التوقعات. وستواصل ماليزيا، بصفتها رئيسة اللجنة الرئيسية الأولى، العمل عن كثب مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل إيجاد الزخم اللازم وتعزيز احتمالات نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة.

فلنكن مصممين على الوفاء بالتزاماتنا الجماعية وبتعهداتنا، ولنسعى جاهدين إلى إحراز تقدم من خلال التعاون المتعدد الأطراف في هذا المؤتمر. ولا يزال وفد بلدي على أهبة الاستعداد للعمل معك، سيدي الرئيس، ومع الدول الأعضاء الأخرى، من أجل تحقيق نتائج إيجابية في دورة عام 2020 وفي دورات المؤتمر المقبلة. ونحن نرحب بكل فرصة سانحة للمضي قدماً بجدول الأعمال المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد محمد على بيانه. وأعتذر عن المشكلة التقنية في الصوت، وهي مشكلة نحاول حلها في أقرب وقت ممكن. صاحبات وأصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أود أن أرحب بسعادة السيد أندريانو إروين، سفير جمهورية إندونيسيا ونائب ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. شكراً، سعادة السفير، على تفضلك بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. تفضل.

السيد إروين (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي في البداية أن أهنتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وكُن على ثقة في أن إندونيسيا ستواصل تقديم دعمها للمؤتمر. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة الجزائرية على ما بذلته من جهود في وضع مجموعة متكاملة تشمل برنامج عمل، وأن أعرب عن أملنا في أن تكون رئاسة الأرجنتين مثمرة.

ترى إندونيسيا، وأعتقد أن الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية التي ظلت على التزامها الصادق بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشاطرها الرأي، أن التطورات الحاصلة في مجال نزع السلاح تبعث على القلق. ذلك أننا نشهد عودة سباق التسلح النووي، واستخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى في النزاعات، وظهور قضايا أمنية غير تقليدية خلال العقد الأخيرين. ونشهد أيضاً انهيار بُنيان نزع السلاح العالمي؛ وتزايد الإنفاق الدفاعي على التحديث النووي؛ واتساع الفجوة في الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها؛ ورفض القلق العالمي من الأثر العشوائي على الإنسانية لانفجار أي سلاح نووي.

وينبغي للمؤتمر، باعتباره المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، أن يعمل على التصدي لجميع التحديات الماثلة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. غير أنه لا يخفى على أحد أن عمل المؤتمر معلق منذ عقدين ونصف. وقد أدى ذلك حتماً إلى التساؤل عن مدى جدوى المؤتمر ومدى إسهامه في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، أسمح لي، سيدي الرئيس، أن أشدد على النقاط التالية. أولاً، ينبغي لنا تعزيز البُنيان العالمي لنزع السلاح النووي. فنزع السلاح النووي هو أولويتنا القصوى وينبغي أن يكون كذلك. وينبغي للمؤتمر أن يشرع فوراً في التفاوض لكي يُبرم في نهاية المطاف اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، ولتدميرها. وينبغي لنا أن نسعى إلى بدء مفاوضات بشأن وضع برنامج مقسم إلى مراحل وذو إطار زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. وترى إندونيسيا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية صك مناسب لتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً، تعد ضمانات الأمن السلبية لبنة أساسية في عملية متعددة الأطراف تسعى إلى خفض الأسلحة النووية تحقيقاً للهدف المتمثل في إيجاد "عالم بلا أسلحة نووية". ولإندونيسيا، وغيرها من الدول الملتزمة غير الحائزة للأسلحة النووية، حق مشروع في التوصل إلى اتفاق مبكر على ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وغير قابلة للإلغاء وملزمة قانوناً. ورغم ما تم التعهد به من التزامات سابقة وما أُخذ من مبادرات عديدة، لم يتم وضع أي صك ملزم قانوناً يضمن الحصول على ضمانات أمنية سلبية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بوعودها.

ثالثاً، إن إندونيسيا حريصة أشد الحرص على وضع معاهدة متوازنة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تعالج شواغل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. وينبغي أن تكون هذه المعاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها بفعالية، وفقاً للولاية المبينة في الوثيقة CD/1299. وينبغي ألا يقتصر نطاق المعاهدة على الإنتاج في المستقبل.

وأخيراً، نحث الدول الأعضاء في المؤتمر على تعزيز جهودها الجماعية من أجل التصدي للتهديدات المحتملة المتمثلين في تسليح الفضاء الخارجي وفي الفضاء الإلكتروني. وينبغي أن يقتصر استكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية واستخدامهما على الأغراض السلمية وأن يعودا بالنفع على جميع الدول. ونحث المؤتمر على الشروع في عمله الموضوعي بشأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي بهدف التوصل إلى صك متعدد الأطراف قائم على توافق الآراء وملزم قانوناً بشأن هذه المسألة.

وأتفهم أن المؤتمر بحاجة إلى برنامج عمل متوازن وشامل لكي يمضي قدماً بعمله. ولذا، فمن الأهمية بمكان وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل حتى يتمكن المؤتمر من أداء مهمته الحقيقية ومن الاضطلاع بولاياته. ولتحقيق هذا الغرض، أدعو الأعضاء إلى المشاركة البناءة وإلى التحلي بالمرونة.

وبما أننا على أعتاب الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، فقد آن الأوان لأن نُجدد الإرادة السياسية، ونُعزز الثقة فيما بيننا، ونستفيد استفادة كاملة من هذا المحفل المتعدد الأطراف لتنفيذ جدول أعمال نزع السلاح العالمي. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إروين على بيانه. وأعتذر عن الإزعاج الناجم عن هذه المشكلة التقنية. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الموقرة، التي تود ممارسة الحق في الرد.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لممارسة حقي في الرد. وأمارس حقي في الرد أولاً على البيان المضلل والتحريضي الذي أدلى به الاتحاد الروسي، الذي لا يعترف، مرةً أخرى، بأي مسؤولية عن زوال اتفاقات مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ويُلقى باللوم على مصائب العالم على دولة واحدة. لكن، ليت العالم بهذه البساطة.

سيدي الرئيس، قبل أن تتهم روسيا أي أحد بانتهاج سياسة خارجية عدوانية وأنانية، لربما كان على روسيا أن تسأل جارها أوكرانيا عن رأيها في سياسة روسيا الخارجية التي يُزعم أنها غير عدوانية. ودعوني أقولها بكل وضوح: لن تكون الولايات المتحدة الطرف الوحيد الذي يمثل لأي معاهدة سواء تعلق الأمر بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أو معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أو خطة العمل الشاملة المشتركة، أو المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ولن أكرر على مسامع من في هذه القاعة الانتهاكات الروسية العديدة والفظيعة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لكنني أقول، وأرجو أن تصغوا إلى ما يلي: لن تبرم الولايات المتحدة أي معاهدة أو تمددها أو تجددتها ما لم تلتزم بما جميع الأطراف بطريقتة يمكن التحقق منها، وما لم تحترمها جميع الأطراف بالقدر نفسه. ولكي يكون لمعاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة الحد الأدنى من المصادقية، يجب على جميع الأطراف امتثالها بالكامل. أما عن وجود بيئة أمنية ما فتئت تتغير، ومواصلة كل من روسيا والصين تطوير وبناء ترسانتيهما النوويين، فلن تصدى أي معاهدة بفعالية لهذه التحديات الأمنية المتنامية، وسيكون من قبيل قصر النظر، وانعدام حس المسؤولية في أفضل الأحوال، إذا لم تكن روسيا والصين طرفين في أي معاهدة أمنية جديدة. فالولايات المتحدة لن تلحق الضرر بأمنها القومي خدمةً لمصالح روسيا والصين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن المقاطعة، ولكننا لم نتمكن من حل المشكلة التقنية في الصوت، وهي مشكلة تسببت أيضاً في مشاكل للمتترجمين الشفويين. وأود أن أقترح، إذا سمحت، أن نُؤجل بيانتك إلى الجلسة التالية. ويوجد في القائمة التي بين يدي متكلمون آخرون، ولكن سيتعذر سماعهم في ظل هذه الظروف.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أنفهم ذلك، وأفضل بكل تأكيد أن يتمكن الجميع من سماع بياني. غير أنني أطلب أن تتاح لي فرصة ممارسة حقي في الرد في بداية الجلسة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حسناً. يمكنك إلقاء بيانك في بداية الجلسة القادمة. شكراً لك. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا الصباح. وتُعقد الجلسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح غداً، الأربعاء، 26 شباط/فبراير 2020، في تمام الساعة 9/45 صباحاً. وسيستمر فيها الجزء الرفيع المستوى وسنستمع إلى بيانات من ضيوف موقرين من جنوب أفريقيا وسلوفينيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وسنحرص أيضاً على أن يتمكن الزملاء الذين تعذر سماعهم بوضوح اليوم من تكرار بياناتهم بحيث يتسنى سماع الجميع على نحو سليم. وأشكركم على ما تحليتكم به من صبر. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.